التجارة والمنافسة في المنطقة العربية

الواقع والآفاق نحو سوق عربية تنافسية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL3.SEP/2021/TP.14

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التجارة والمنافسة في المنطقة العربية

الواقع والآفاق نحو سوق عربية تنافسية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

21-00833

شكر وتقدير

أعَد هذا التقرير السيد محمد الشمنقي، مسؤول قسم التكامل الإقليمي والسيدة ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مع مساعد الأبحاث السيد بلال فرحات تحت الإشراف العام للسيد طارق علمي، مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات. ويعرب الفريق عن امتنانه للتعاون مع الخبير الاقتصادي السيد قيس الفقي.

يود الفريق أن يعرب عن تقديره الشديد لمراجعة الأقران الداخلية من قبل السيد يونس أبو أيوب، وقد أُجريت مشاورات مع صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة أثناء إعداد هذا التقرير، وعقد اجتماع خارجي لمجموعة من الخبراء لاستعراض مسودة التقرير والتحقق منها، وذلك في 24 حزيران/يونيو 2021. والخبراء الذين شاركوا في الاجتماع هم: السيد محمود ممتاز، السيد رضا بن محمود، السيد حسن أبو عبد المجيد، السيد سيد بدوي، السيد رائد الصفدي، السيد ناصر الشامي، السيدة مروة راشد خميس العلوي، السيد حمود العتيبي، السيد عبدالله البريدي، السيد فواز الشهوان، السيد فريد ولحزي، السيد نبيل منصور العباسي، السيدة ابتسام النامي، السيد نبيل جدلان، السيد احمد غنيم، السيد سعيد كشيده.

المحتويات

شكر وتقدير iii
مقدمة 1

1. المنافسة في الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية 3
   - ألف. المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية 3
   - باء. المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية الإقليمية 4
   - جيم. اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل الدول العربية 6
2. قوانين المنافسة في اتفاقيات التجارة العربية بين واقع الدول ومتطلبات التكامل الإقليمي 11
3. واقع المنافسة في الدول العربية لى المستوى القطاعي 15
   - ألف. القوة السوقية القطاعية في الدول العربية 15
   - باء. مقارنة مستوى القوة السوقية القطاعية في الدول العربية ببعض التجارب العالمية 17
4. الخلاصة والتوصيات 23
   - ألف. آليات لتحسين بيئة الأعمال 24
   - باء. إصلاح قوانين المنافسة 25
   - جيم. تطوير اتفاقيات التجارة التفاضلية لتشمل قوانين منافسة خاضعة لرؤية اقتصادية واضحة ومتينة 26
   - دال. تطوير مرصد عربي لمتابعة وتقييم التنافسية 26

المرفق- مؤشر ليرنر لمزيد من الدول العربية 27

قائمة الأشكال

الشكل 1. مؤشر ليرنر القطاعي في عُمان والكويت سنة 2014 16
الشكل 2. مؤشر ليرنر القطاعي في تونس والمغرب سنة 2014 17
الشكل 3. مؤشر ليرنر القطاعي في فييت نام وبولندا سنة 2014 18
الشكل 4. مؤشر ليرنر في الكويت مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014 19
الشكل 5. مؤشر ليرنر في سلطنة عُمان مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014 20
الشكل 6. مؤشر ليرنر في المغرب مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014 20
الشكل 7. مؤشر ليرنر في تونس مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014 21

مقدمة

من اللافت، لدى دراسة بنود أبرز الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة، ومقارنتها بتلك التي جرى توقيعها في منتصف القرن الماضي، التوجه المتزايد نحو إدراج أحكام خاصة بسياسات المنافسة، والتفاوت في مدى شمول هذه الأحكام ودقتها، وذلك حسب مستويات التنمية للدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تتميز الاتفاقيات التي تشمل فقط دولاً متقدمة بتدابير دقيقة ومفصلة فيما يتعلق بقضايا المنافسة، بعكس الاتفاقيات التي تضم دولاً نامية والتي عادة ما تقتصر على التفكيك الجمركي على تجارة السلع. أما الاتفاقيات التي تضم في عضويتها دولاً متقدمة وأخرى نامية، فتتضمن عادة تدابير أولية أو انتقالية تحدد بعض القواعد الأساسية لتفعيل مبدأ المعاملة بالمثل بين السلع والخدمات والاستثمارات ذات المنشأ المحلي أو من الدول الشريكة في اتفاقيات التجارة الحرة أو التفاضلية.

وفي معظم الدول النامية، يمثل تدخل الدولة في العديد من القطاعات الانتاجية، سواء عبر شركات حكومية احتكارية أو سياسات معقدة تقيد موردي بعض السلع ومزودي الخدمات الأجانب، ثغرة تضعف إدراج الأحكام الخاصة بالمنافسة في الاتفاقيات التجارية التفاضلية، ويتطلب تداركها اصلاحات عميقة لا يمكن إلحاقها بالنصوص القانونية للاتفاقيات التجارية التفاضلية.

ويتبين من الدراسات التي قيّمت هذه الاتفاقات الدور الأساسي الذي تؤديه أحكام المنافسة في مقاومة الاحتكارات والسلوكيات المنافية لقواعد المنافسة، والتي يصعب بدونها تحقيق الفوائد المنتظرة من الاتفاقيات التجارية التفاضلية. وما ثمة اتفاقية متعددة الأطراف حول شروط وأحكام المنافسة في التجارة العالمية، ورغم ذلك سُجِّل تقدم ملحوظ في اتفاقيات التكامل التجاري على المستويات الثنائية والإقليمية. وقد استفادت هذه الاتفاقيات كثيراً من التجارب العالمية الناجحة، وخاصة التجربة الأوروبية، في تضمين أحكام خاصة ودقيقة للمنافسة.

يُقصد من هذا التقرير إجراء تقييم لتجارب البلدان العربية في الأحكام الخاصة بسياسات المنافسة، واقتراح مجموعة من الإصلاحات لتحقيق استفادة أكبر من هذه الاتفاقيات. يتطرق الفصل الثاني من التقرير إلى التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن قوانين المنافسة في التجارة العالمية، ثم يستعرض أهم التجارب العالمية الناجحة في دمج وتفعيل أحكام خاصة بالمنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية. أما الفصل الثالث فيتناول سياسات المنافسة حالياً المطبقة في الدول العربية، ويقيّم مدى اتساقها مع اتفاقيات التجارة التفاضلية التي عقدتها معظم الدول العربية، سواء فيما بينها أو مع الشركاء التجاريين من خارج المنطقة. ويُجري الفصل الرابع قياساً لقوة السوق (Markup or Market Power) في مجموعة مختارة من القطاعات الإنتاجية في عدد من البلدان العربية على فترة زمنية طويلة نسبياً لمتابعة اتجاهات مستويات المنافسة فيها، إما نحو الإيجاب (تقلص قوة السوق) أو نحو السلب (تعاظم قوة السوق). وأخيراً يطرح الفصل الأخير من التقرير مقترحات عامة لتطوير سياسات تنافسية تتماشى ومتطلبات تطوير الاقتصادات ومقاومة الاحتكارات وتشوهات الأسواق على مستوى المستهلكين والمستثمرين في المنطقة العربية.

1. المنافسة في الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية

ألف. المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

أكد إعلان الدوحة الوزاري أهمية دور سياسات المنافسة في قوانين منظمة التجارة العالمية، ليس فقط من خلال الاعتراف بضرورة تصور إطار متعدد الأطراف لتعزيز دور سياسات المنافسة في التجارة العالمية والتنمية، ولكن أيضاً من خلال إطلاق مفاوضات فنية للوصول إلى اتفاق عالمي ملزم 1. وقد كُلِّفَ فريق من منظمة التجارة العالمية يُعنى بقضايا التجارة وسياسات المنافسة بالتركيز على تصور وتحديد المبادئ الأساسية ذات العلاقة.

ورغم ما يمثله الإعلان الوزاري من تطور في تنمية العلاقات التجارية العالمية، ليست القناعة بأهمية سياسات المنافسة في تسهيل التجارة العالمية جديدة. ومع أن التسليم بهذه الأهمية بدأ مع ميثاق هافانا في عام 1947، لم يتحقق تقدم كبير نحو تضمين أحكام خاصة بسياسات المنافسة في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف. ولكن دور سياسات المنافسة هو اليوم أهم من أي وقت مضى، مع تحرير التجارة والاستثمار، وقد أصبحت قضايا المنافسة من الملفات الأساسية في عمليات الاستعراض الدورية للسياسات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وبالرغم من محاولات تضمين الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لأحكام خاصة بالمنافسة منذ انطلاق مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرِيفات الجمركية والتجارة (الغات)، لا يزال الوصول إلى اتفاقية ملزمة في هذا المجال بعيد المنال، لا سيما بعد تعثر جولة الدوحة. وقد تعددت أسباب ذلك التعثر، ولعل من أهمها تباين مواقف الدول الأعضاء الذي عسّر مهمّة فريق العمل المكلف بقضايا التجارة والمنافسة. فرغم تأكيد مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أهمية تطوير مبادئ المنظمة المتعلقة بسياسات المنافسة، عبر تطوير أحكام خاصة لمعالجة الممارسات المعطلة للمنافسة، رأت مجموعة أخرى من الدول الأعضاء أن المنظمة ليست الإطار الأمثل لتطوير الممارسات التنافسية، وأن هذه القضايا ينبغي تناولها في إطار الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية، معتبرة أن هذه الآليات هي الأكثر ملاءمة لمعالجة التباين الكبير في السياسات التجارية وسياسات المنافسة.

وفي إطار الاستعدادات للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي أُجِّلَ للمرة الثانية بسبب الجائحة ، انطلقت مفاوضات ومحادثات فرعية لتقريب وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن قوانين المنافسة والتجارة لبلورة إعلان رسمي خلال المؤتمر.

[1] World Trade Organization – DOHA WTO MINISTERIAL 2001- Doha briefing notes – Trade and competition policy .https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/brief_e/brief00_e.htm

وقد يمثل هذا الإعلان أساساً لاعتماد شروط مرجعية وملزمة لأول مرة في تاريخ المنظمة، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها العديد من الاتفاقيات التجارية الاقليمية لتدعيم شروط المنافسة والتي من أبرزها الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا التي حلّت محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

باء. المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية الإقليمية

يستعرض التالي بعض التجارب العالمية في تضمين أحكام خاصة بالمنافسة في اتفاقيات التجارة الحرة الاقليمية، مع التركيز على ثلاث تجارب أساسية وهي: الاتحاد الأوروبي بوصفه أهم آلية إقليمية من حيث مستوى التكامل، حيث تخطى مرحلة التبادل الحر إلى الاتحاد الجمركي فالسوق الموحدة وصولاً إلى العملة الموحدة؛ واتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) التي تمثل نواة لمشروع تكامل اقليمي طموح؛ وأخيرا اتفاقية نافتا التي شهدت تحولاً كبيراً في معالجة قضايا المنافسة من خلال الاستعاضة عن اتفاقية سنة 1994 باتفاقية جديدة في سنة 2020 تضمنت أحكاماً واضحة وملزمة حول المنافسة.

على عكس اتفاقية نافتا، تتضمن الاتفاقية الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا التزامات واضحة لتجنب السلوكيات التجارية غير التنافسية. وأما مجموعة الاتحاد الأوروبي، فلديها آليات تنسيق لمعايير وقواعد المنافسة، وتمثل نظاماً إقليمياً متقدماً للغاية في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، سعت المفوضية الأوروبية، تدريجياً، إلى تضمين اتفاقيات التجارة الحرة بينها وبين بقية دول العالم أحكاماً دقيقة ومتناسقة مع قانون الاتحاد الأوروبي. ويشمل ما تغطيه قواعد معاهدة الاتحاد الأوروبي في مجال المنافسة الاتفاقات أو الممارسات المنسقة بين الشركات (المادة 81)، وإساءة استخدام الهيمنة من قِبل الشركات (المادة 82)، وكذلك المساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء لبعض القطاعات أو الشركات والتي تشوه المنافسة تحت ستار أهداف اجتماعية أو تنموية (المادة 87)[2]. كما اعتمد الاتحاد الأوروبي أيضاً على قواعد اضافية للمنافسة منذ عام 1989 وتتعلق بتركز المبيعات في قطاعات معينة بين عدد محدود من التجار أو المنتجين، ما قد يؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق وتنسيق هذه القواعد يضمنه مبدأ أسبقية قانون المنافسة للمفوضية الأوروبية على قوانين المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، لا يزال لدى الدول الأعضاء قوانين منافسة وطنية منفصلة ومتميزة وسلطات منافسة وطنية قد تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض، لكنها تسعى إلى تطبيق القواعد الأوروبية الموحدة من خلال تفعيل سياسات مرحلية للحد من الفجوة بين القوانين الوطنية والقانون الأوروبي.

بات الاتحاد الأوروبي مركزاً لشبكة من الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول والتجمعات من خارج المنطقة الأوروبية، ولذا فقد دفعت المفوضية الأوروبية نحو اعتماد معايير وقواعد المنافسة الأوروبية في نصوص الاتفاقيات التجارية مع بقية دول العالم، وأحياناً بصورة غير مباشرة وواضحة. وبالرغم من أن مدى هذا التنسيق يختلف باختلاف درجة التكامل في الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم، تعطي معظم الاتفاقيات الجديدة موضعاً أساسياً لسياسات المنافسة في عملية التفاوض، بالإضافة إلى البنود التقليدية المتعلقة برفع

[2] European Union – THE TREATY OF ROME 25 March 1957 .https://ec.europa.eu/romania/sites/default/files/tratatul_de_la_roma.pdf

القيود الجمركية والغير جمركية على تبادل السلع والخدمات وتنقُّل العمالة ورؤوس الأموال.

تشمل أهم الأمثلة على هذه الاتفاقيات: اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع معظم بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، حيث أخضعت الممارسات التي قد تمس بالتجارة والمنافسة بين الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية لقواعد وثيقة الصلة بالقانون الأوروبي الخاص بالمنافسة. ونتيجة لذلك، تتطابق قواعد المنافسة المطبقة على التعهدات الواردة في المادتين 53 و54 من المنطقة الاقتصادية الأوروبية[3] بشكل كبير مع المادتين 81 و82 من معاهدة المجموعة الأوروبية. وتتشابه أحكام المنافسة في اتفاقية المنطقة الأوروبية مع الاتفاقية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول في وسط وشرق أوروبا، وكذلك اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (CEFTA). أما اتفاقيات الاستقرار والمشاركة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع مجموعة من دول جنوب شرق أوروبا، فتتضمن بدورها أيضاً أحكاماً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوانين الاتحاد الأوروبي إذ تشترط سد الثغرات بين تشريعات المنافسة في الدول الجديدة الأعضاء في هذه الاتفاقيات وبين قوانين المنافسة في الاتحاد الأوروبي، مع تحديد مواعيد نهائية صارمة للتقدم في سد هذه الثغرات وتنفيذ سياسات المنافسة.

تُعتبر اتفاقية نافتا من أهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في العالم، ودخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 1994، ولكن أحكامها اقتصرت على بعض المبادئ العامة لمواجهة السلوكيات التجارية غير التنافسية. وفي هذا الإطار، يطلب البند 15 من الاتفاقية[4]، والخاص بسياسات المنافسة والاحتكارات والمؤسسات الحكومية، من البلدان الأعضاء "اعتماد وتطبيق التدابير الضرورية لحظر السلوكيات التجارية غير التنافسية" دون أن ينص على أية معايير أو قواعد واضحة وملزمة. وقد عالجت الاتفاقية الجديدة، التي دخلت حيز التنفيذ في تموز/يوليو 2020، هذه القضايا بدقة أكبر، وهي تتضمن أحكاماً أقوى بكثير في مجال إنفاذ المنافسة والتعاون. تمثل الاتفاقية الجديدة تطوراً ملموساً في إدماج قوانين المنافسة في الاتفاقيات التجارية، ويمكن للدول العربية أن تستفيد منه. وتشمل أحكام الاتفاقية الخاصة بالمنافسة تطبيق قوانين المنافسة الوطنية الخاصة بكل دولة على جميع الأنشطة التجارية في أراضيها، والحفاظ على سلطات الإنفاذ الوطنية، وتوخي الشفافية في قوانين وقواعد المنافسة المعمول بها، كما تلزم الدول الأعضاء بمعاملة الأفراد والشركات من بقية الدول الأعضاء بشكل لا يقل تفضيلاً عن الأفراد والشركات من الدولة نفسها[5]. كما يجب أن تنظر الدول في السماح لطرف ثالث للتأكد ومتابعة إنفاذ الإجراءات المتعلقة بالمنافسة، وأن تعمل على الحد من استخدام حق مراجعة القرارات

---

[3] European Free Trade Association – AGREEMENT ON THE EUROPEAN ECONOMIC AREA https://www.efta.int/media/documents/legal-texts/eea/the-eea-agreement/Main%20Text%20of%20the%20Agreement/EEAagreement.pdf.

[4] United States International Trade Administration – North American Free Trade Agreement (NAFTA) Chapter 15 includes Article 1501 on Competition Law, Article 1502 on Monopolies and State Enterprises, Article 1503 on State Enterprises, and Article 1504 on Working Group on Trade and Competition https://www.congress.gov/103/statute/STATUTE-107/STATUTE-107-Pg2057.pdf.

[5] Office of the U.S. Trade Representative (USTR) – The United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA) https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/united-states-mexico-canada-agreement/agreement-between.

العقابية خارج أراضيها. لكن، وعلى الرغم من هذه التفاصيل الإضافية، من غير المتوقع أن يكون لها تأثير عملي كبير على إنفاذ المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ما يعني أن المكسيك ستتحمل العبء الاكبر. ومع أن اتفاقية نافتا أكدت على أهمية التعاون والتنسيق بين سلطات المنافسة في الدول الأعضاء الثلاث، اقتصرت إجراءات المنافسة على اتفاقيات التعاون الثنائية لمكافحة الاحتكار، كاتفاقية التعاون بين كندا والمكسيك بشأن إنفاذ قانون المنافسة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2003[6]. ولسد هذه الثغرات، تضمنت الاتفاقية الجديدة أحكاماً مفصلة لتدعيم التعاون والتنسيق في سياسات المنافسة، جرى فيها التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق، واعتماد تدابير للتفاوض على أدوات التعاون، وغير ذلك[7].

وأخيراً، بالنسبة إلى مجموعة الآسيان، سجلت الدول الأعضاء، في إطار التزاماتها بالاتفاقية الاقتصادية في عام 2015، تقدماً كبيراً من حيث التشريعات بالرغم من حداثة قوانين المنافسة فيها. فمن أصل عشر دول أعضاء، سنت تسعٌ قوانين منافسة وطنية. ولتفعيل هذه القوانين وتسهيل التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، أنشئت، بموجب الاتفاقية، مجموعة الخبراء المكلفة بالمنافسة (AEGC). تركز المجموعة على تسهيل وتعزيز تبادل المعلومات وأفضل التجارب والممارسات في التصدي للسلوكيات غير التنافسية بين الدول الأعضاء، وكذلك على بناء القدرات في تصميم التشريعات، وتطوير إمكانات المؤسسات القيّمة على إنفاذ قوانين المنافسة. وقد أفضت أنشطة المجموعة إلى إصدار دليل لأهداف المنافسة في المنطقة في شكل إطار قانوني يهدف إلى تعزيز ثقافة المنافسة عبر تطوير شبكة من الروابط الإقليمية بين الوكالات الوطنية المسؤولة عن سياسة المنافسة. وقد اعتُمد الدليل الأزرق لعام 2025 بالتزامن مع اعتماد مبادرات متقدمة للمنافسة في إطار خطة العمل للفترة 2016-2025، ويُعتبر أكثر طموحاً وتقدماً لتطوير قوانين المنافسة في تجمع الآسيان.

وتعمل دولٌ أعضاء عديدة في مجموعة الآسيان على إنشاء لجان وطنية للمنافسة من أجل تفعيل أحكام الدليل الأزرق للمجموعة، كما تعمل الدول الأعضاء الأكثر تقدماً في ميدان المنافسة على مراجعة قوانينها الوطنية للتأكد من مدى تأقلمها مع التغيُّرات الاقتصادية العالمية والمعايير الدولية وخاصة مدى قدرتها على التصدي للتحديات التي يطرحها تطور الاقتصاد الرقمي.

جيم. اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل الدول العربية

وقعت الدول العربية العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، سواء فيما بينها أم مع دول وتجمعات اقتصادية من خارج المنطقة. وباستثناءات قليلة، لا تتضن هذه الاتفاقيات أحكاماً ملزمة لتفعيل قوانين المنافسة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها. تعود معظم اتفاقيات التجارة الحرة التي تضم دولاً عربية إلى منتصف تسعينات القرن الماضي، ولذلك كان موضع التركيز فيها هو رفع القيود على التجارة، وخاصة تجارة السلع الصناعية، فيما بقيت قطاعات أخرى عديدة، وخاصة الزراعة والخدمات، تخضع لحزمة من القيود الجمركية وغير الجمركية.

[6] Agreement between the Government of Canada and the Government of the United Mexican States regarding the application of their competition laws. https://www.ic.gc.ca/eic/site/cb-bc.nsf/eng/01594.html

[7] Office of the U.S. Trade Representative (USTR) – USMCA Chapter 21 on competition .policy.https://ustr.gov/sites/default/files/files/agreements/FTA/USMCA/Text/21_Competition_Policy.pdf

ضُمّنت اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، على سبيل المثال، بعض أحكام المنافسة، لكن بصفة محدودة مقارنة بما اعتُمد في معاهدة المجموعة الأوروبية. وركزت هذه الأحكام على السلوكيات غير التنافسية وإساءة استخدام الهيمنة في السوق من جهة، وسياسات الدول التي تؤدي إلى تشويه المنافسة من جهة أخرى. وتشتمل اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي على إشارات واضحة إلى المنافسة، ولكن فقط فيما يتعلق بآليات دخول السلع ومقدمي الخدمات إلى الأسواق في المنطقة العربية وفي الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، تضم اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب الأحكام نفسها بشأن المنافسة. وتستند المادة 6 من الاتفاقية مع تونس على معيار الأثر التجاري وليس على معايير الكفاءة في تونس وفي دول الاتحاد الأوروبي لأن ما تغطيه المادة اقتصر على آليات الولوج إلى الأسواق[8]. ومن الجدير بالذكر أنه، ومتابعة للمادتين 85 و86 من معاهدة روما تُمنع الممارسات المناهضة للمنافسة وإساءة استخدام المركز المهيمن داخل دول الاتحاد الأوروبي، وتنص المادة 6 من اتفاقية التجارة الحرة بين تونس والاتحاد الأوروبي على أن مثل هذا السلوك يتعارض مع أهداف اتفاقية الشراكة، ولكنها لا تحدد آليات التصدي لهذا السلوك، أو أي أحكام الزامية.

وتنص بنود المادة 92 من معاهدة روما أيضاً على تجنب تقديم أي مساعدات حكومية تشوه أو تهدد المنافسة من خلال تفضيل بعض الشركات أو السلع الوطنية على السلع المستوردة من الطرف الآخر، وقد أدرجت هذه المادة في اتفاقيات التجارة الحرة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات نصت على إعطاء جميع الأطراف فترة انتقالية لخمس سنوات لإنفاذ أحكام المنافسة.

أخيراً، لا يشمل تبادل المعلومات حول الممارسات المناهضة للمنافسة المعلومات السرية التي تقدمها الشركات إلى سلطات المنافسة التابعة لها في بلد الإقامة، بعكس الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع دول وسط وشرق أوروبا والتي كانت أكثر صراحة بشأن القيود المفروضة على تبادل المعلومات.

أدى ضعف أحكام المنافسة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية إلى ضعف التقيد بها. وقد كانت هذه الاتفاقيات مهمة في تسعينيات القرن الماضي، إذ جسدت طموحاً إلى تأسيس علاقات تجارية واقتصادية متينة بين بعض الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي. لكن وعلى أرض الواقع، كانت الالتزامات التي نصت عليها هذه الاتفاقيات ضعيفة وغير ملزمة بالمقارنة مع الاتفاقيات التجارية التفاضلية التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع أغلب دول وسط وشرق أوروبا وأعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. واضطلعت المفوضية الأوروبية، في كانون الأول/ديسمبر 2011، بالإعداد لمفاوضات توقيع اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTAs) مع الأطراف الأربعة الموقعة على اتفاقية أغادير في عام 2007 (مصر وتونس والمغرب والأردن) بغرض تحقيق تحرير اقتصادي أعمق وتسريع الوصول إلى الأسواق، وكانت المنافسة ومراقبة مساعدات الدولة في صلب الاتفاقيات الجديدة. ولكن، وحتى صدور هذا التقرير، لم يجرِ توقيع أي اتفاقية جديدة رغم المفاوضات المديدة. وقد تبين ضعف الأحكام الخاصة بالمنافسة ومقاومة الاحتكارات في جميع الاتفاقيات التجارية التفاضلية التي وقعتها الدول العربية مع دول وتجمعات اقتصادية أعضاء في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، خاصة تركيا ودول رابطة التبادل الحر الأوروبي.

[8] European free trade association – free trade agreement between the states of the European free trade association and the republic of Tunisia https://www.efta.int/media/documents/legal-texts/free-trade-relations/tunisia/efta-tunisia%20free%20trade%20agreement%20en.pdf.

أما اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تعتبر أهم قرار لتطوير التكامل الاقتصادي العربي، فتفتقر إلى أي قوانين أو التزامات خاصة بأحكام المنافسة ومقاومة الاحتكارات، إذ يصعب إدراج هذه الأحكام قبل استكمال المفاوضات، وذلك لأسباب عديدة. فأولاً، فباستثناء تونس والمغرب والجزائر، لم يكن لدى الدول الأعضاء قوانين للمنافسة وتنظيم الاحتكارات. كما أن تباين الأنظمة الاقتصادية العربية وما يتصل بها من تشريعات وقوانين زاد من صعوبة المفاوضات. وبعد تطبيق أحكام الاتفاقية، تحول التركيز نحو قضايا أخرى، كقواعد المنشأ وقوانين الاستثمار والمواصفات. كما أن مفاوضات إقامة اتحاد جمركي عربي لم تولَ الاهتمام الكافي، حتى الآن، بقضية المنافسة مع أنها عنصر أساسي في إنجاح مشاريع التكامل الإقليمي.

ونجد من خلال استعراض اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تضم دولاً عربية غياباً لمفهوم المنافسة وسياستها. على سبيل المثال، أنشئت السوق العربية المشتركة بعد التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في حزيران/يونيو 1957 والتي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/أبريل 1964. وفيما تعتبر هذه الاتفاقية من أقدم الاتفاقيات الإقليمية، لم تتطرق في بنودها إلى فرض أي نوع من سياسات المنافسة، إلا أن المادة 9 من المبادئ العامة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية نصت على أنه لا يجوز أن تؤدي الامتيازات والاحتكارات القائمة للدول المتعاقدة إلى إعاقة تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة[9]. كما تخلو اتفاقية النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية (2004) التي تضم البلدان العربية في شمال أفريقيا من أي بنود تتناول سياسات المنافسة أو منع الاحتكار[10]، وكذلك الحال في الاتفاقية التجارية لدول اتحاد المغرب العربي التي لم تدخل حيز التنفيذ. أما الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي فليس فيها أي بند صريح حول المنافسة، ولكن نص البند الأول الخاص بالاتحاد الجمركي على وجوب معاملة البضائع المنتَجَة في أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي عضو معاملة المنتجات الوطنية.

وشهدت الاتفاقيات الأحدث عهداً بعض التحسن. فأقرت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن الوفاء بأهدافها العامة يتطلب من الدول الأطراف تعاوناً بشأن سياسة المنافسة، وستشكل هذه السياسة جزءاً من المرحلة الثانية من المفاوضات، وتنتهي ببروتوكول في هذا الصدد[11]، وإن لم يتحقق حتى صدور هذا التقرير اتفاق حول هيكل البروتوكول والعناصر الأساسية التي سيتناولها البحث[12]. من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن بلدان أفريقيا ليس لدى كلها قوانين وسياسات ومؤسسات للمنافسة، ما يعني أن وضع سياسة منافسة على مستوى القارة قد يشكّل حلاً بالنسبة إلى عدد من هذه البلدان.

كما أكدت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية[13] على أهمية تعزيز المنافسة في الأسواق

---

[9] Arab common market – https://www.wto.org/gatt_docs/English/SULPDF/90780034.pdf.

[10] Global system of trade preferences among developing countries (gstp) https://unctad.org/system/files/official-document/ditcmisc200411_en.pdf.

[11] Agreement establishing the African Continental Free Trade Area, Article 7 https://au.int/sites/default/files/treaties/36437-treaty-consolidated_text_on_cfta_-_en.pdf.

[12] كان من المقرر مبدئياً اختتام مفاوضات المرحلة الثانية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، ولكن أرجئ هذا الموعد بسبب جائحة كورونا وقد حدد مؤتمر الاتحاد الأفريقي يوم 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 كموعد نهائي لاختتام مفاوضات المرحلة الثانية.

[13] Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement, Chapter 13 https://rcepsec.org/wp-content/uploads/2020/11/Chapter-13.pdf.

وتعزيز الكفاءة الاقتصادية ورفاهية المستهلك من خلال اعتماد وصيانة القوانين واللوائح لحظر الأنشطة المانعة للمنافسة والتعاون الإقليمي على تطوير وتنفيذ قوانين ولوائح المنافسة بين الدول الأعضاء. ولكن بالرجوع إلى الفصل 13 من الاتفاقية، من الملاحظ أنه يخلو من أي تفاصيل مهمة تذكر بخلاف المبادئ العامة. بل تنص المادة 9 من الفصل 13، تحت عنوان "عدم تطبيق تسوية المنازعات" صراحة على أنه لا يجوز لأي طرف اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات بموجب الفصل 19 (تسوية المنازعات) لأي مسألة تنشأ بموجب قوانين وسياسات المنافسة.

ولا تتضمن الاتفاقيات التجارية التفاضلية بين الدول العربية وأهم الشركاء التجاريين، بمعظمها، أحكاماً واضحة بشأن المنافسة. ففي اتفاقيات التجارة الحرة بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مبادرة الشرق الأوسط الأمريكية، تقتصر مقاومة الممارسات المنافية للمنافسة على آليات دخول الأسواق للسلع ذات المنشأ من الدول الأعضاء دون التعمق في الأحكام الأشمل لقضايا المنافسة. ولعل الاتفاقيات التجارية الأفريقية، القارية ودون القارية، أكثر تقدماً في هذا المجال، ربما لأنها أحدث عهداً وأكثر مواكبة للتطورات التشريعية في اتفاقيات التجارة الحرة، لكن يبقى غياب آليات المراقبة والتقييم الفعالة عائقاً أمام تفعيل هذه النصوص. فعلى سبيل المثال، تمنع اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والتي تضم ست دول عربية (تونس، ومصر، والسودان، وليبيا، وجزر القمر، وجيبوتي) بموجب المادة 55، أي اتفاق بين الشركات أو الممارسات المنسقة التي قد تؤدي إلى تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة[14]. كما صاغت مجموعة الكوميسا سياسة منافسة إقليمية لمواءمة سياسات المنافسة الوطنية القائمة والإعداد للانتقال من اتفاقية تجارة حرة إلى اتفاقية اتحاد جمركي.

[14] Article 55 – common market for eastern and southern africa (comesa) https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2019/02/comesa-treaty-revised-20092012_with-zaire_final.pdf.

2. قوانين المنافسة في اتفاقيات التجارة العربية بين واقع الدول ومتطلبات التكامل الإقليمي

أكدت أهم التجارب العالمية ضرورة اعتماد سياسات للمنافسة ومقاومة الاحتكار تقوم على مبدأ الترابط بين القوانين المحلية أو الوطنية والأحكام الخاصة بالمنافسة في الاتفاقيات التجارية التفاضلية. يستعرض التالي أهم خصائص سياسات المنافسة الوطنية في المنطقة العربية ومدى اتساقها مع الاتفاقيات التجارية التفاضلية في المنطقة العربية ومع أبرز الشركاء التجاريين.

قوانين المنافسة في الدول العربية

مع تنوع العلاقات التجارية مع مناطق أخرى من العالم، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، وتزايد ارتباط بعض الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية، نشأت ضغوط خارجية مع الاتفاقيات التجارية المتعددة، فشكلت، بالنسبة إلى العديد من الدول العربية، الدافع الرئيسي للتخلي عن قوانينها القديمة واعتماد تشريعات المنافسة. وقد سنت غالبية الدول العربية قوانين لتنظيم المنافسة، ولم يقتصر ذلك على الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بل شملت أيضاً دولاً غير أعضاء مثل الجزائر والعراق وليبيا (الجدول).

ولكن معظم هذه القوانين تشوبها ثغرات عديدة، وعلى مستويات عدة. فعلى المستوى التشريعي، تسمح العديد من القوانين الوطنية بمواصلة الممارسات الغير تنافسية في بعض القطاعات. كما تغيب عن معظم قوانين المنافسة الإجراءات العملية لمقاومة الاحتكارات الناتجة عن أنظمة الوكالة الحصرية في استيراد وتوزيع السلع في قطاعات حساسة كالأدوية، والسيارات، والعديد من المنتجات الإلكترونية والكهربائية.

قوانين وهيئات المنافسة في الدول العربية

الدولة	قانون المنافسة	تاريخ التشريع	تعديلات	هيئة المنافسة
الجزائر	نعم	1995	2003 و2008 و2010	نعم
البحرين	نعم	2018	-	وزارة الصناعة والتجارة، والسياحة
جزر القمر	نعم	2013	-	لا
جيبوتي	نعم	2008	-	نعم
جمهورية مصر العربية	نعم	2005	2010 و2014	نعم
العراق	نعم	2010	-	مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

الدولة	قانون المنافسة	تاريخ التشريع	تعديلات	هيئة المنافسة
الأردن	نعم	2004	2011	إدارة المنافسة بوزارة الصناعة والتجارة
الكويت	نعم	2007	2012	نعم
لبنان	لا	-	-	لا
ليبيا	نعم	2010	-	نعم
موريتانيا	نعم	2000	-	نعم
المغرب	نعم	2000	2014	نعم
سلطنة عُمان	نعم	2014	2018	نعم
فلسطين	لا	-	-	لا
دولة قطر	نعم	2006	-	نعم
المملكة العربية السعودية	نعم	2004	2014 و2019	نعم
الصومال	لا	-	-	لا
السودان	نعم	2009	-	نعم
الجمهورية العربية السورية	نعم	2008	-	نعم
تونس	نعم	1991	1995 و2003 و2005 و2015	نعم
الإمارات العربية المتحدة	نعم	2012	2014	وزارة الاقتصاد – إدارة المنافسة
جمهورية اليمن	نعم	1999	-	نعم

المصدر: المؤلفون بناءً على التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في الإسكوا.

وفقاً لتقرير الإسكوا "الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية" يتراوح تصنيف أطر قوانين المنافسة العربية بين المتوسط والمتطور. ولكن هذه الأطر لا تشتمل على آليات واضحة لعمل المؤسسات المكلفة بإنفاذ هذه القوانين والتصدي للسلوكيات غير التنافسية. كما أن معظم الهيئات الرقابية المكلفة بإنفاذ قوانين المنافسة ليس لديها فهم دقيق لدورها ومجالات تدخلها بما أنها تركز في العديد من الدول على القطاعات التنافسية عوض الأنشطة الاحتكارية. وتعاني معظم هيئات إنفاذ قوانين المنافسة في البلدان العربية من ضعف الموارد المالية والبشرية الضرورية لتنفيذ مهامها بالإضافة إلى ضعف التنسيق مع بقية مؤسسات الدولة المؤثرة في المنافسة كوزارات التجارة والمالية والنقل والاتصالات وغيرها.

أخيراً، اتساق معظم قوانين المنافسة في المنطقة ضعيف مع التزامات الدول المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، لأن فعالية هذه القوانين تتطلب اخضاع السلع المستوردة في إطار اتفاقيات التجارة التفاضلية إلى شروط وقوانين المنافسة الوطنية عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل لهذه السلع. وكأبرز مثال على ذلك اخضاع مستوردات العديد من السلع الزراعية الأوروبية إلى إجراءات حمائية معقدة والمتخذة في بعض الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية لتقليص قدراتها التنافسية غير المبررة نتيجة لآليات الدعم المختلفة والسخية التي تتمتع بها في إطار السياسة الزراعية الموحدة في الاتحاد الأوروبي. وقد أصبح تفاوت المعايير البيئية والخاصة بسوق العمل من معوقات التجارة الحرة بما أن الدول التي تمنع أو تقيد السلع التي لا تراعي المعايير البيئية تخضع إلى ضرائب عقابية تجعلها غير قادرة على منافسة السلع المتأتية من الدول التي لا تحترم هذه المعايير[15]. ويتعرض الفصل التالي من هذا التقرير لأحكام المنافسة في اتفاقيات التجارة التفاضلية التي تشمل الدول العربية سواء فيما بينها أو مع بقية دول العالم.

[15] ما ثمة اتفاق بشأن اللوائح البيئية للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ولكن هناك اتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية المستخدمة على نطاق واسع في البلدان المتقدمة. علاوة على ذلك ، فإن الاتجاه الجديد هو ضريبة الكربون على الواردات سيبدأ تفعيلها قريباً من قبل العديد من البلدان المتقدمة كنتيجة لمؤتمر المناخ المتعدد الأطراف الأخير. يمكن الاطلاع على المزيد في: Munich Personal RePEc Archive (MRPA) 2017 - Impact of Sanitary and Phytosanitary. Measures and Technical Barriers on International Trade https://mpra.ub.uni-muenchen.de/82352.

3. واقع المنافسة في الدول العربية على المستوى القطاعي

اعتمدت المنهجية المتبعة في قياس قوانين المنافسة في الدول العربية على تلك المعتمدة من البنك الدولي في العديد من الدراسات ذات العلاقة[16]. وتفترض هذه المنهجية قياس مؤشر القوة السوقية القطاعي باستخدام مؤشر "ليرنر". ولتسهيل عملية القياس، يُستخدم متوسط التكلفة القطاعية كمؤشر بديل عن التكلفة الحدية على مستوى الشركات، فيحسب مؤشر "ليرنر" على المستوى القطاعي باستخدام الهامش بين القيمة المضافة وتكاليف العمالة.

ونظراً لعدم توفر سلاسل زمنية لبيانات متناسقة على المستوى الوطني، جمعت البيانات المطلوبة من قاعدة بيانات GTAP الخاصة بمشروع تحليل التجارة العالمي (Global Trade Analysis Project) التي توفر البيانات الضرورية لثمانية بلدان عربية وهي المغرب، وتونس، ومصر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والبحرين، وقطر. وتتوفر هذه البيانات لأربع سنوات مرجعية وهي 2004، و2007، و2011 و2014، وتشمل 65 قطاعاً بالنسبة للسنة المرجعية 2014 و57 قطاعاً لبقية السنوات المرجعية المعتمدة. ولتسهيل عملية قياس وتحليل القوة السوقية على المستوى القطاعي، جمع بين القطاعات للتركيز على أهم القطاعات الإنتاجية من جهة، وعلى القطاعات حيث تتركز العمليات الإنتاجية والتجارية في عدد محدود من الشركات من جهة أخرى. وتشمل القائمة النهائية للقطاعات المعتمدة: الزراعة، والصناعات الغذائية، والتعدين، والمنسوجات والجلود والملابس، والصناعات الكيميائية، والسيارات ومعدات النقل، والصناعات الأخرى، والكهرباء والمياه والغاز، والتجارة، والنقل، والمواصلات، والخدمات المالية، والتأمين، وبقية الخدمات. أخيراً، شملت عملية القياس دولتين إضافيتين من خارج المنطقة العربية بهدف مقارنة تطور القوة السوقية القطاعية في الدول العربية مع تجمعات اقتصادية هامة، وهما: بولندا بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكثر تقدماً من حيث معايير التصدي للممارسات غير التنافسية؛ وفييت نام بوصفها عضواً من تجمع الآسيان.

ألف. القوة السوقية القطاعية في الدول العربية

لتبسيط عرض وتحليل نتائج احتساب مؤشر "ليرنر"، يقتصر هذا التقرير على نتائج أربعة بلدان عربية، تشمل بلدين نفطيين هما الكويت وعُمان، وبلدين أكثر تنوعاً اقتصادياً وأوثق ارتباطاً بسلاسل القيمة العالمية خارج قطاع النفط وهما: المغرب وتونس فيما يعرض الملحق 1 نتائج بقية البلدان العربية.

يبرز الشكل 1 مؤشر "ليرنر" على المستوى القطاعي في كل من الكويت وعُمان لعام 2014. وتتبين بوضوح أهمية القوة السوقية في ثلاثة قطاعات وهي

[16] تونس: النهوض بالتكامل العالمي لتونس – خيارات الإصلاح في سياق تكامل أعمق مع الاتحاد الأوروبي (في مجلدين) – المجلد الأول: التقرير الرئيسي – 5 حزيران/يونيو 2014 – دائرة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التعدين، والخدمات المالية وقطاع التأمين، حيث يتراوح المؤشر بين 0.79 و0.95. كما تتميز ثلاثة قطاعات أخرى بمؤشرات قيمة سوقية مرتفعة نسبياً وهي قطاع بقية الصناعات، وقطاع المواصلات، وقطاع المنسوجات والجلود والملابس. وبعكس هذه القطاعات، تتميز الصناعات الغذائية وخدمات النقل بضعف السلوكيات غير التنافسية حيث لا يتجاوز مؤشر ليرنر في كل من الكويت وعُمان 0.15.

ويشير التقارب الكبير لمؤشرات القوة السوقية في كل من الكويت وعُمان سنة 2014 إلى تقارب سياسات المنافسة في البلدين بصفة عامة وسياسات التحرير التجاري بصفة خاصة، ما يعتبر استثنائياً مقارنة بالفجوة الهامة في مستويات القوة السوقية بكل من تونس والمغرب. ففيما لا يكاد مؤشر ليرنر يتخطى عتبة 0.33 في كل القطاعات المغربية مع وجود 11 قطاعاً من بين 14 لا يتجاوز فيها مؤشر ليرنر 0.19، تُبرز النتائج بالنسبة لتونس وجود قوة سوقية عالية في 3 قطاعات أساسية وهي التجارة (0.53)، والمواصلات (0.47) وقطاع التعدين (0.36).

الشكل 1. مؤشر ليرنر القطاعي في عُمان والكويت سنة 2014

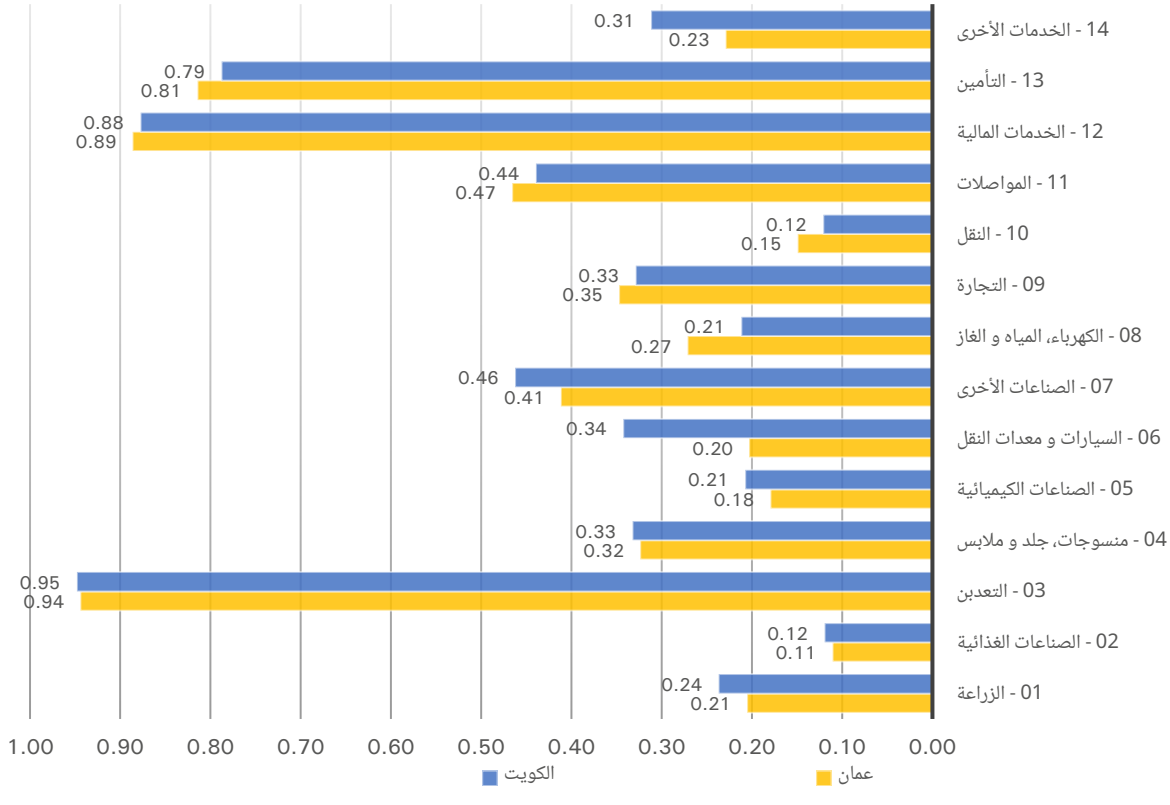

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات GTAP الخاصة بمشروع تحليل التجارة العالمي.

الشكل 2. مؤشر ليرنر القطاعي في تونس والمغرب سنة 2014

المصدر: حسابات المؤلف.

باء. مقارنة مستوى القوة السوقية القطاعية في الدول العربية ببعض التجارب العالمية

لتقييم مدى نجاح سياسات المنافسة الوطنية في الضغط على مؤشر القوة السوقية ومدى ارتباط أداءها بتنسيق سياسات المنافسة بين الدول الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الإقليمية، قورن أداء البلدان العربية الأربعة ببلدين من خارج المنطقة هما بولندا وفييت نام. يتميز البَلَدان بتطور مستوى ارتباطهما بسلاسل القيمة العالمية نتيجة لتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاعات تنافسية هامة مستفيدين في ذلك من العديد من المميزات التنافسية وإجراءات تحفيز الاستثمار. وفي المقابل تجدر الإشارة إلى تباينهما الكبير من حيث مدى تفعيل أحكام المنافسة حسب المعايير العالمية، إذ تعتبر بولندا من أكثر الدول التزاماً بهذه المعايير طبقاً لأحكام المجموعة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، في حين لم تحقق فييت نام تطوراً ملموساً في إنفاذ قوانين فعالة للمنافسة إلا منذ عام 2015.

ويشير الشكل 3 إلى أن معظم القطاعات الاقتصادية في فييت نام تتميز بتنافسية عالية إذ لا تتجاوز قيمة مؤشر ليرنر فيها عتبة 0.31 باستثناء قطاعين هما التعدين (0.52) والزراعة (0.36). ويشير الشكل أيضاً إلى أن 6 قطاعات لديها مستويات تنافسية عالية أو

شديدة بما أن مؤشر ليرنر لا يتجاوز فيها 0.15 وهي: الصناعات الغذائية وقطاع النسيج والجلود والملابس، وقطاعات الصناعات الأخرى، والنقل، والصناعات الكيميائية وقطاع السيارات ومعدات النقل. أما بولندا، والتي تتميز بمتانة قوانين المنافسة المطبقة فيها، فتتميز بنفس مستويات قوة السوق في فييت نام بما أن مؤشر ليرنر لا يتجاوز فيها 0.32، باستثناء قطاع التجارة والذي ما زال يعاني من قوة سوق مرتفعة للغاية.

تجدر الإشارة بالنسبة للبلدين المذكورين أن مؤشر ليرنر في قطاع الخدمات يفوق نسبياً تلك المسجلة في قطاع الصناعات إذا استثنينا قطاع التعدين والذي يتطلب عادة استثمارات ضخمة من شأنها أن تحول دون دخول شركات جديدة، ومن ثمة محافظة الشركات الناشطة في هذا القطاع على هامش ربح مرتفع نسبياً. وللوقوف أكثر على الفوارق بين الدول العربية والدولتين المعياريتين، تُبرز الأشكال 4 إلى 7 مستويات التباين والتقارب في مؤشر ليرنر على المستوى القطاعي لسنة 2014. فبالنسبة للكويت، يُبرز الشكل 4 التفاوت في مستويات قوة السوق في معظم القطاعات وأهمها التعدين، والخدمات المالية وقطاع التأمين.

الشكل 3. مؤشر ليرنر القطاعي في فييت نام وبولندا سنة 2014

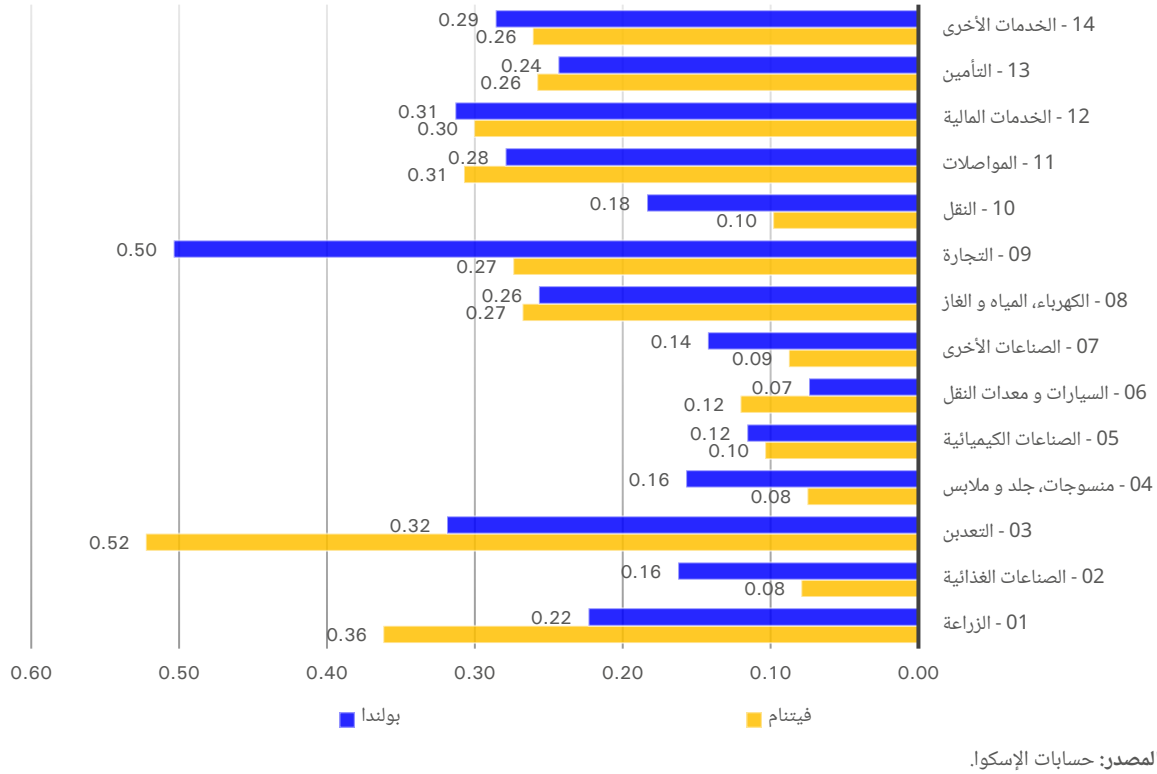

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 4. مؤشر ليرنر في الكويت مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014

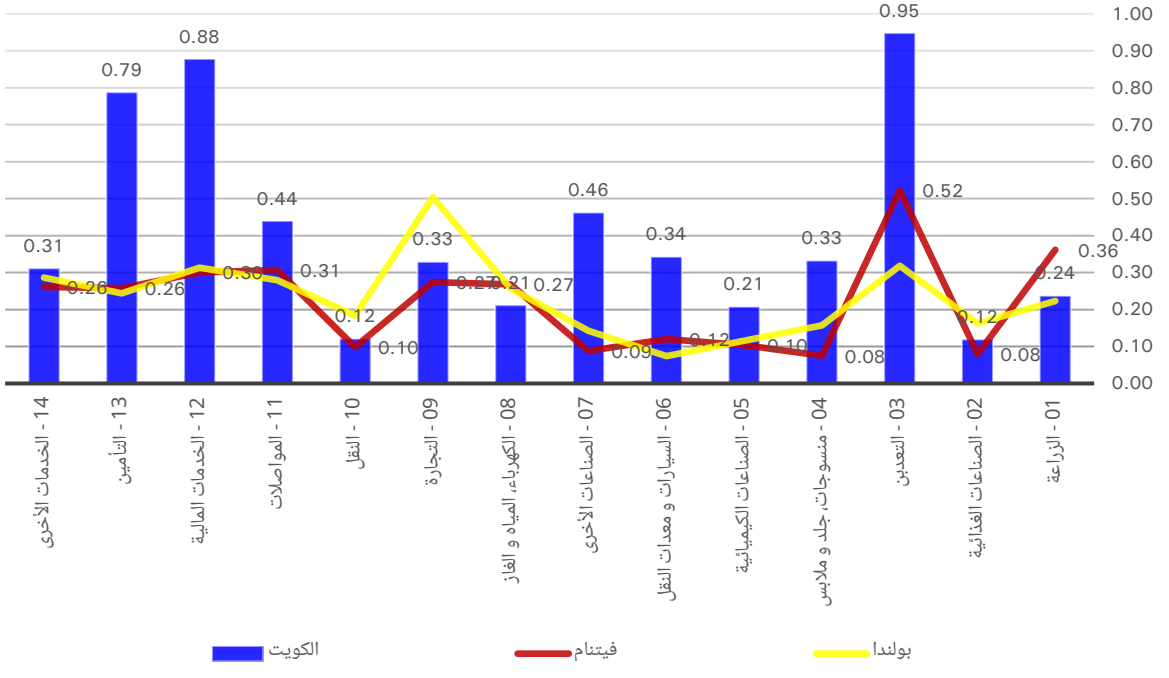

المصدر: حسابات الإسكوا.

أما بالنسبة لعُمان، يُبرز الشكل 5 تبايناً هاماً بمستويات قوة السوق مقارنة بفييت نام وبولندا خاصة في قطاعات الخدمات المالية، والتأمين والتعدين. ومقارنة بالكويت، يوضح نفس الشكل أداءً أفضل لسلطنة عُمان في قطاعي الزراعة والخدمات الأخرى فيما تتساوى مستويات القوة السوقية بالنسبة لقطاع الكهرباء والمياه والغاز. وأخيراً، يشير الشكل 5 إلى مستويات أداء متوسطة مقارنة بفييت نام وبولندا في قطاعات الصناعات الغذائية، والنقل وقطاع التجارة.

يختلف الحال كثيراً عند المرور لمقارنة مؤشر ليرنر بين المغرب من جهة وفييت نام وبولندا من جهة أخرى في سنة 2014 إذ تتفوق المملكة المغربية على بولندا في التنافسية القطاعية تقريباً في كل القطاعات ما عدا قطاع التعدين والزراعة ومع ذلك فهي تسجل في هذين القطاعين مستوى أحسن من فييت نام التي تتفوق عليها في 4 قطاعات فقط وهي الصناعات الغذائية، والمنسوجات، والجلود والملابس، والصناعات الأخرى وقطاع النقل (الشكل 6).

الشكل 5. مؤشر ليرنر في سلطنة عُمان مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014

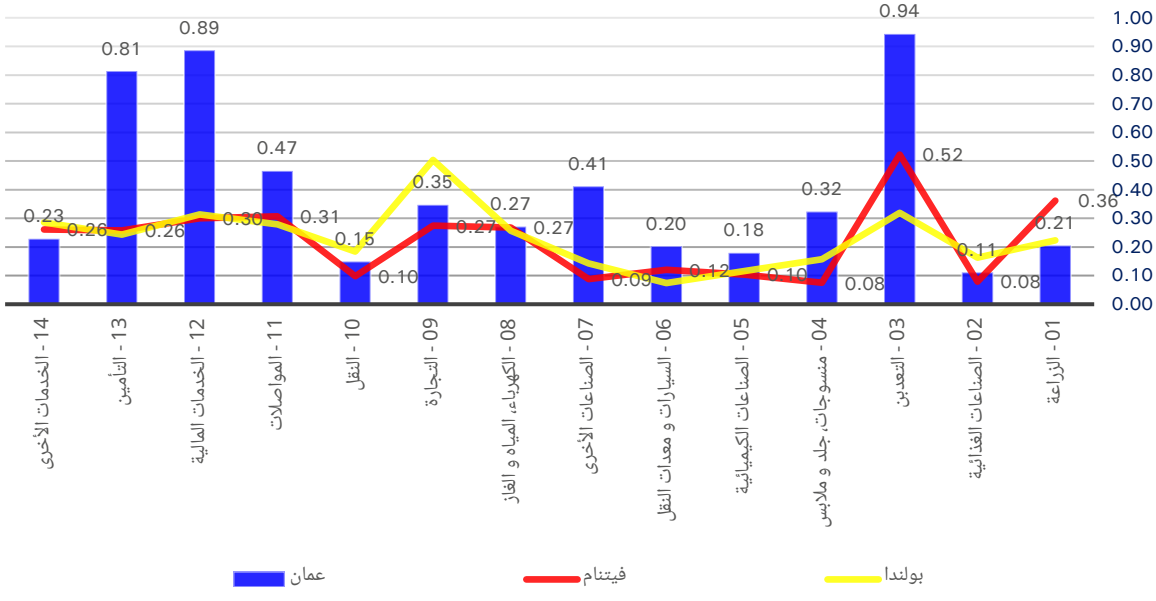

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 6. مؤشر ليرنر في المغرب مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014

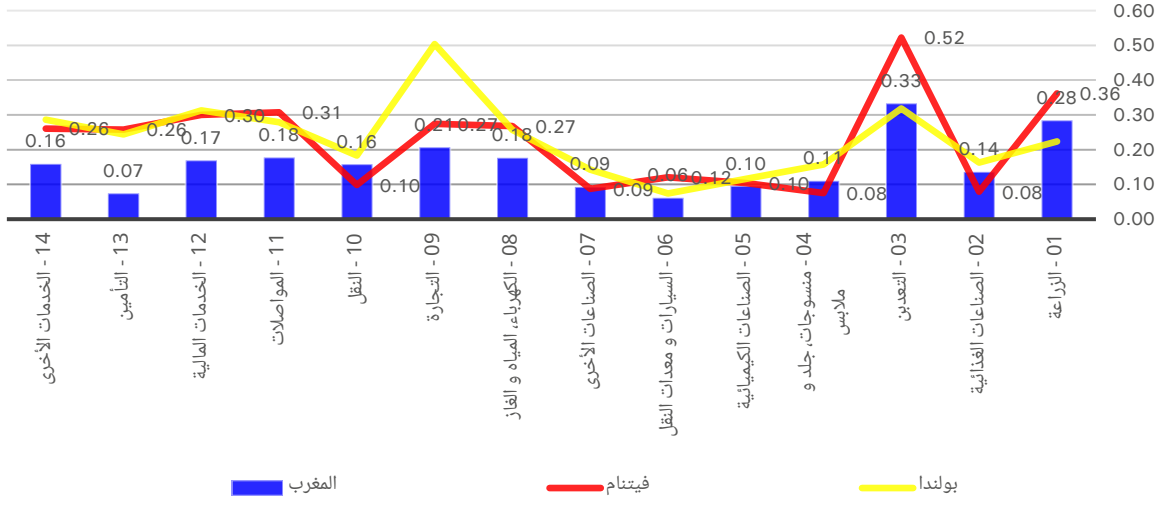

المصدر: حسابات الإسكوا.

أما بالنسبة لتونس، فتتميز بمستويات تنافسية قطاعية أعلى من بولندا وفييت نام في ثمانية قطاعات كاملة منها ستة مشتركة وهي الخدمات المالية، والتأمين، والكهرباء والمياه والغاز، والصناعات الأخرى، والصناعات الكيميائية وقطاع السيارات ومعدات النقل. من جهة أخرى تتفوق تونس على بولندا أيضاً في قطاعات المنسوجات والجلود والملابس والصناعات الغذائية بينما تتفوق على فييت نام في قطاعي الزراعة والتعدين (الشكل 7).

الشكل 7. مؤشر ليرنر في تونس مقارنة بفييت نام وبولندا سنة 2014

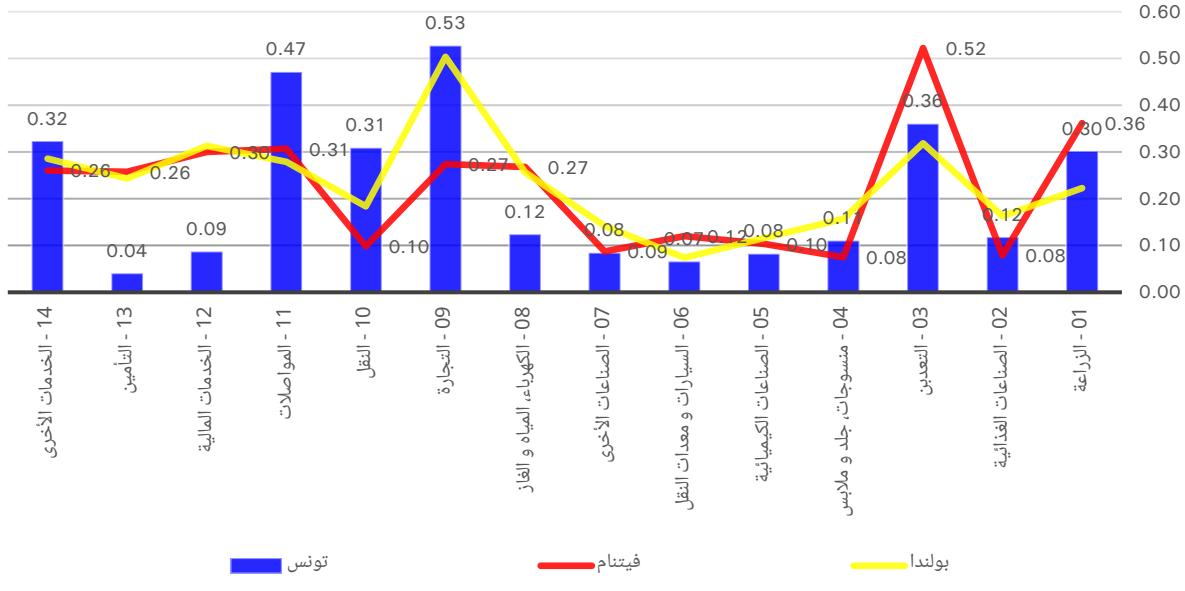

المصدر: حسابات الإسكوا.

4. الخلاصة والتوصيات

على الرغم من الجهود المتواصلة لتحسين أطر المنافسة وآليات تنفيذها في العديد من الدول العربية، تؤكد هذه الدراسة الإقليمية الأولية العديد من أوجه القصور القانونية والتنفيذية التي أدت إلى ضعف الاصلاحات في تحقيق الفاعلية المطلوبة لتقليص اقتصاد الريع والذي مازال يهيمن على العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة في جميع الدول العربية بدرجات متفاوتة بالطبع، مما يؤكد أهمية تدعيم المنظومة العربية للتكامل الاقتصادي من خلال ادخال آليات ناجعة لتقليص تشوهات الأسواق العربية تتسم بالفاعلية والزامية التطبيق على جميع الدول العربية الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة.

دور التنافسية في دفع التنمية الشاملة الأرباح والآليات حسب الحالة الكويتية

لا يزال الاقتصاد المحلي الكويتي يعتمد على القطاع النفطي كمصدر أساسي للإيرادات ولتمويل الأنشطة غير النفطية. وقد سعت دولة الكويت جاهدةً منذ عقدين إلى إيجاد مناخ إيجابي لإتاحة تعظيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال عدد من المبادرات إلا أن العديد من القيود، ومن أهمها ضعف المنافسة، عرقلت تطبيق هذه الإصلاحات ودفع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الشاملة. وقد أدى ضعف المنافسة إلى الحد من قدرة عوامل السوق على الاضطلاع بدورها في تطوير تنافسية القطاعات الانتاجية من جهة وتحسين مستوى رفاهية السكان من جهة أخرى.

ولتحديد الكلفة الاقتصادية لضعف التنافسية في الاقتصاد الكويتي استُخدم نموذج للتوازن العام المحسوب لتقييم آثار تغيُّر مستويات قوة السوق في القطاعات الإنتاجية والناتجة والتي قد تعكس إصلاحات في القوانين ذات الصلة. وقد جرى قياس آثار تقليص قوة السوق على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي، وأداء القطاعات المنتجة وتوزيع الدخل أو رفاهية الأسر بمختلف أنواعها مع مراعاة الملامح الفعلية لسياسات المنافسة في دولة الكويت.

وقد اعتُمد سيناريوان لمحاكاة آثار تقليص قوة السوق بافتراض التغييرات الآتية في نسب القوة السوقية:

1. سيناريو ضعيف يفترض تقليص القوة السوقية الحالية بنسبة 10 في المائة لجميع القطاعات الإنتاجية تدريجياً على فترة زمنية بخمس سنوات.
2. سيناريو يعكس إصلاح عميق لقوانين المنافسة من خلال التقليص بنسبة 50 في المائة من القوة السوقية لمختلف الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2021-2025 بصفة تدريجية.

يظهر الجدول التالي أبرز الآثار الاقتصادية الكلية التي قد تنتج عن تقليص القوة السوقية في مختلف القطاعات الإنتاجية الكويتية اعتماداً على المستويات التي تم قياسها باستخدام مؤشر "ليرنر" وحسب كل من السيناريوهات المعتمدة حيث ستتراوح الآثار مثلاً على مؤشر تطور الأسعار بين الصفر (السيناريو 1) وتراجع بنسبة 1.5 نقطة مئوية سنوياً مقارنة بالسيناريو المرجعي.

مجاميع الاقتصاد الكلي	السيناريو المرجعي	السيناريو 1: تقليص القوة السوقية بنسبة 10 في المئة	السيناريو 2: تقليص القوة السوقية بنسبة 50 في المئة
الطلب النهائي الكلي	4.62	4.73	9.56
الطلب النهائي للأسرة	5.04	5.15	10.61
الطلب النهائي – الاستثمار	5.36	5.46	11.24
الطلب النهائي للحكومة	3.36	3.36	5.57
الصادرات	3.78	3.78	6.09
الواردات	4.83	4.83	13.13
مؤشر أسعار المستهلك	1.05	1.05	-0.53
الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	0.00	0.11	0.00
الادخار الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	1.26	1.26	2.00
الادخار الأجنبي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	0.74	0.74	1.16
العجز التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	0.42	0.42	0.74
العجز أو الفائض الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	-1.89	-1.89	-2.94

وأهم ما تشير إليه النتائج المعروضة في الجدول تقارب الأرقام المسجلة في السيناريو المرجعي والسيناريو 1 لتقليص القوة السوقية مما يؤكد بصورة واضحة أن تقليص مستويات قوة السوق بنسبة ضئيلة لن تؤدي إلى أي أرباح اقتصادية للدولة. أما في حالة التقليص من القوة السوقية بنسبة كبيرة تصل إلى 50 في المائة ستكون الأرباح الاقتصادية مرتفعة وتعكس دور سياسات المنافسة في دفع الحركية الاقتصادية في البلاد. لذا فمن المهم إصلاح الإطار القانوني للمنافسة لتصبح أكثر فاعلية والتركيز على التقليص من القوة السوقية في مختلف القطاعات الحيوية مما سينعكس إيجاباً على كافة المؤشرات الاقتصادية.

يمكن للتوصيات الخاصة بدفع دور المنافسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أن تشمل جميع الدول العربية بما أنها توصيات تتعلق بالمبادئ العامة والشروط الأساسية لمقاومة السلوكيات الاحتكارية وغير التنافسية. وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص هذه التوصيات في الآليات الأساسية التالية:

ألف. آليات لتحسين بيئة الأعمال

يعتبر تحسين بيئة الأعمال والاستثمار أجندة معقدة وطويلة الأجل لكل الدول العربية. وتشمل التدابير الرئيسية التي من شأنها أن تساعد في تطوير وكفاءة القطاعات الإنتاجية والمرتبطة

بالتنافسية تبسيط نظام التراخيص الإدارية من خلال تطوير وتنفيذ إصلاحات دقيقة ومفصلة حسب القطاعات باعتماد المعايير الدولية والتجارب العالمية الناجحة. ومن أهم هذه التدابير، تبرز ضرورة رفع الحواجز التمييزية للدخول الى الأسواق المحلية لتحقيق المساواة بين القطاع الخاص والقطاع العام وبين المتدخلين الاقتصاديين المحليين والأجانب مع ضرورة احترام الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية والثنائية. كما أن إلغاء القيود على حصة الملكية الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية التي تحتاج إلى استثمار أجنبي لتطوير مستويات تنافسيتها، يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح هذه السياسات. وقد أبرزت دراسات عديدة تشعب القيود التي تواجه العديد من الشركات الأجنبية في الاستثمار في معظم الدول العربية بالرغم من قدرتها على ادخال خدمات أساسية للقطاعات الإنتاجية بكلفة أقل وجودة عالية كفيلة بدفع الطلب وتطوير القدرات الانتاجية في بقية القطاعات الاقتصادية.

باء. إصلاح قوانين المنافسة

من المهم إصلاح الإطار القانوني للمنافسة في معظم الدول العربية لتصبح أكثر فاعلية وتتمتع بآليات إنفاذ لتجنب أن يؤدي فتح الأسواق العربية إلى امتيازات إضافية للشركات الأجنبية خارج الاتفاقيات المنظمة دون شرط المعاملة بالمثل في الدول الشريكة. كما أن مراجعة القواعد الخاصة بالمشتريات الحكومية في العديد من القطاعات في الدول العربية عنصر أساسي لإنفاذ شروط ومبادئ المنافسة العادلة والفعالة بصورة تجعل من هذه الإصلاحات أداة لتطوير وزيادة الكفاءة والشفافية في سياسات الانفاق العمومي، ما يؤدي إلى توفير الاعتمادات اللازمة للسياسات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والصحة، ولتطوير البنى التحتية خاصة في مجال النقل البري والجوي والبحري.

علاوة على هيمنة عدد محدود من المتدخلين على العديد من القطاعات الحيوية في معظم الدول العربية، لا يزال تدخل الحكومات في أنشطة اقتصادية تنافسية مصدراً للمحافظة على العديد من القوانين التمييزية بين القطاع الخاص والقطاع العام مما يقلص من قدرة الاقتصاد في تطوير هذه القطاعات. وبالنسبة للعديد من السلع والخدمات، لا تزال الأسعار غير محددة بحرية، ولكنها بدلاً من ذلك تخضع لرقابة الدولة. وأسباب هذه التشوهات والممارسات كثيرة، فهي تنبع من تصميم الإطار القانوني للمنافسة والذي لا يزال ضعيفاً في العديد من الدول العربية بما أن تنفيذها مازال جزئياً في معظم الدول العربية ولا يتماشى بالضرورة مع أفضل الممارسات الدولية. ولتطوير قوانين المنافسة في الدول العربية، يجب أن تتميز بعناصر أساسية من أهمها:

1. تطبيقها على جميع القطاعات وجميع المتدخلين الاقتصاديين خاصة فيما يتعلق بقطاعات الإنتاج التجاري وتوريد السلع والخدمات.
2. تضمين أحكام واضحة تحدد التجاوزات الخاضعة للإنفاذ والعقوبات، مع تحديد استثناء محتمل يُمنح بطريقة يمكن التنبؤ بها في حالات محددة مسبقاً.
3. فرضها من سلطة مستقلة تستند قراراتها إلى تحليل اقتصادي وقانوني سليم ولا تخضع للتدخل السياسي أو للنفوذ المالي.
4. تحديد إجراء واضح للإجراءات القانونية الواجبة يوفر شفافية كافية للأطراف ذات العلاقة محلياً ودولياً.
5. إنشاء آلية لتحليل وتقييم سياسات الحكومة في مجال المنافسة وسُبُل تطويرها لتتلاءم مع المعايير الدولية والتي بدورها تشهد تغييرات متواصلة.
6. تضمين آلية لتفحص جميع تدخلات الدولة في الاقتصاد لتوجيهها بشكل أفضل للحد من إخفاقات السوق.

جيم. تطوير اتفاقيات التجارة التفاضلية لتشمل قوانين منافسة خاضعة لرؤية اقتصادية واضحة ومتينة

لا تتسم معظم الاتفاقيات التجارية التي عقدتها دول عربية باستراتيجية واضحة متكاملة وموحدة. ففي بعض الاتفاقيات يجري تحرير تجارة الخدمات بينما لا تعتمد أي بنود خاصة بهذا القطاع الحيوي في اتفاقيات أخرى. وتضم بعض الاتفاقيات التزامات عامة حول قوانين المنافسة لكنها تبقى شفافة وبدون التزامات كمية ملزمة. يمثل هذا التباين في محتوى الاتفاقيات التجارية التي عقدتها كل دولة عربية على حدة كلفة إضافية في تطبيق هذه الاتفاقيات وخاصة فيما يتعلق بمدى قدرتها على تحقيق أهم الأهداف المرجوة منها وهي تطوير القدرات الإنتاجية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الصادرات وإيجاد فرص عمل للشباب. للتصدي لهذه العيوب، لا بد من رسم استراتيجية تنموية شاملة وسياسة تجارية موحدة في جميع الاتفاقيات التجارية التفاضلية، مع تلمس مسار لمستقبل الاقتصادات العربية وقدرتها على تنويع الأنشطة الاقتصادية. فلم يعد مقبولاً مواصلة توسيع عدد الاتفاقيات التجارية في ظل التباين الحالي في الالتزامات الخاصة بها. كما أن التحرير التجاري لا يمكن أن يقتصر على التفكيك الجمركي، بل لا بد أن يشمل الآليات الضرورية لتسريع انتقال الاقتصادات العربية من سياسات المحافظة وتوسيع الريع إلى اقتصادات تنافسية بين السلع المحلية فيما بينها ومع السلع المستوردة ذات البعد التنموي، كالخدمات الإنتاجية والسلع النصف مصنعة والمعدات. وقد باتت قوانين المنافسة عنصراً أساسياً في تطوير الميزات التنافسية ودفع الصادرات وبالتالي في مدى نجاح الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وأصبح تضمين بنود خاصة بالمنافسة في الاتفاقيات الإقليمية، كمنطقة التجارة الحرة العربية، ووضع آليات التطبيق والمتابعة، ضرورياً لتطوير التكامل الاقتصادي العربي ودفع مساهمة الاقتصادات العربية في التجارة العالمية.

دال. تطوير مرصد عربي لمتابعة وتقييم التنافسية

تعتبر التقديرات الأولية لمستويات قوة السوق في المنطقة العربية التي خلُص إليها هذا التقرير أولية، وتتطلب تطويراً وتحديثاً مستمرين من خلال مرصد عربي يتابع ويدقق من أجل كشف مكامن الخلل واقتراح السياسات الكفيلة بمجابهة الوضعيات الغير تنافسية. كما أن تطوير نماذج رياضية قادرة على دراسة الآثار الاقتصادية لسياسات بديلة لتطوير التنافسية أداة فعالة في دعم القرار السياسي من خلال تقييم الحلول الممكنة وكيفية دمجها في السياسات العامة وسياسات التكامل الإقليمي والعالمي. وتمثل دراسة الحالة الكويتية (الإطار) نقطة انطلاق يمكن البناء عليها في استنباط السياسات الكفيلة بتقليص قوة السوق القطاعية وآثارها على مستويات إنتاجية عوامل الإنتاج وقدرتها في دفع الناتج المحلي للدول العربية.

المرفق

مؤشر ليرنر لمزيد من الدول العربية

حساب مؤشر ليرنر للمملكة العربية السعودية

القطاع الاقتصادي	2004	2007	2011	2014
الزراعة	0.30	0.27	0.31	0.28
الصناعات الغذائية	0.27	0.26	0.29	0.25
التعدين	0.72	0.71	0.72	0.73
منسوجات، جلد وملابس	0.32	0.32	0.36	0.34
الصناعات الكيميائية	0.27	0.20	0.32	0.27
السيارات ومعدات النقل	0.44	0.41	0.46	0.44
الصناعات الأخرى	0.48	0.46	0.51	0.48
الكهرباء والمياه والغاز	0.29	0.17	0.32	0.19
التجارة	0.29	0.27	0.31	0.34
النقل	0.21	0.04	0.22	0.01
المواصلات	0.44	0.39	0.42	0.45
الخدمات المالية	0.86	0.84	0.87	0.88
التأمين	0.80	0.79	0.83	0.79
الخدمات الأخرى	0.27	0.25	0.26	0.25

المصدر: حسابات المؤلف.

حساب مؤشر ليرنر للإمارات العربية المتحدة

القطاع الاقتصادي	2004	2007	2011	2014
الزراعة	0.26	0.30	0.31	0.29
الصناعات الغذائية	0.16	0.17	0.18	0.17
التعدين	0.61	0.62	0.62	0.71
منسوجات، جلد وملابس	0.33	0.34	0.35	0.37
الصناعات الكيميائية	0.39	0.39	0.52	0.44

القطاع الاقتصادي	2004	2007	2011	2014
السيارات ومعدات النقل	0.35	0.34	0.40	0.36
الصناعات الأخرى	0.43	0.43	0.48	0.45
الكهرباء والمياه والغاز	0.46	0.45	0.53	0.38
التجارة	0.28	0.29	0.31	0.36
النقل	0.26	0.28	0.30	0.24
المواصلات	0.41	0.42	0.43	0.45
الخدمات المالية	0.88	0.88	0.88	0.88
التأمين	0.83	0.83	0.84	0.80
الخدمات الأخرى	0.32	0.32	0.33	0.30
المصدر: حسابات المؤلف.				

حساب مؤشر ليرنر لمصر

القطاع الاقتصادي	2004	2007	2011	2014
الزراعة	0.32	0.31	0.32	0.33
الصناعات الغذائية	0.20	0.19	0.20	0.23
التعدين	0.86	0.85	0.85	0.85
منسوجات، جلد وملابس	0.27	0.26	0.28	0.29
الصناعات الكيميائية	0.08	0.07	0.11	0.12
السيارات ومعدات النقل	0.18	0.13	0.20	0.17
الصناعات الأخرى	0.22	0.20	0.24	0.24
الكهرباء والمياه والغاز	0.38	0.28	0.29	0.28
التجارة	0.22	0.21	0.24	0.26
النقل	0.28	0.22	0.27	0.26
المواصلات	0.64	0.62	0.65	0.54
الخدمات المالية	0.24	0.24	0.25	0.25
التأمين	0.18	0.18	0.19	0.19
الخدمات الأخرى	0.23	0.23	0.24	0.25
المصدر: حسابات المؤلف.				

حساب مؤشر ليرنر لقطر

القطاع الاقتصادي	2004	2007	2011	2014
الزراعة	0.31	0.32	0.34	0.33
الصناعات الغذائية	0.19	0.22	0.25	0.21
التعدين	0.62	0.55	0.64	0.69
منسوجات، جلد وملابس	0.36	0.43	0.42	0.43
الصناعات الكيميائية	0.34	0.26	0.46	0.43
السيارات ومعدات النقل	0.36	0.39	0.47	0.47
الصناعات الأخرى	0.53	0.53	0.57	0.57
الكهرباء والمياه والغاز	0.51	0.56	0.65	0.50
التجارة	0.31	0.33	0.35	0.38
النقل	0.30	0.29	0.34	0.24
المواصلات	0.44	0.44	0.44	0.52
الخدمات المالية	0.89	0.89	0.89	0.89
التأمين	0.84	0.85	0.85	0.78
الخدمات الأخرى	0.32	0.31	0.30	0.31

المصدر: حسابات المؤلف.

يتزايد التوجه، على صعيد العالم والمنطقة العربية، نحو إدراج الأحكام المتصلة بسياسات المنافسة في بنود الاتفاقيات التجارية التفاضلية. لكن هناك، وبالمقابل، تفاوت واضح بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة التفاضلية من حيث توفر أحكام المنافسة ومستويات التنمية. في المنطقة العربية، تفتقر قوانين المنافسة غالباً إلى الاتساق مع التزامات الدول إزاء الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية.

تركز هذه الدراسة على مناقشة سياسات المنافسة في المنطقة العربية، وخصائصها، لتستعرض مدى توافقها مع بنود اتفاقيات التجارة التفاضلية التي أبرمتها الدول العربية فيما بينها أو مع الخارج، مع تسليط الضوء على التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بقوانين المنافسة في التجارة العالمية. والمقصود من هذا التقرير هو إجراء تقييم لتجارب البلدان العربية في وضع أحكام وسياسات المنافسة في إطار اتفاقيات التجارة التفاضلية، وقياس قوة السوق في بعض البلدان العربية من خلال استجلاء بعض القطاعات الإنتاجية.

ويخلُص التقرير إلى عدد من التوصيات لتحسين بيئة الأعمال وقوانين المنافسة لتطوير اتفاقيات التجارة التفاضلية التي تشمل دولاً عربية.

21-00833